

دعوى

القرار رقم: (IZD-2020-65)

الصادر في الدعوى رقم: (Z-2018-67)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الدمام

المفاتيح:

دعوى- شطب- غياب المدعية- مدة نظامية - عدم تقديم المدعية بطلب السير في الدعوى بعد الشطب خلال المدة النظامية وعدم صلاحية الدعوى للحكم فيها يوجب الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن.

الملخص:

مطالبة المدعية إلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن الربط الزكوي للأعوام من ٢٠٠٩م حتى ٢٠١٢م - دلت النصوص النظامية على أن غياب المدعية في أي جلسة تبلغ بها في الموعد المحدد لنظرها دون عذر تقبله الدائرة ولم تكن الدعوى مهيأة للفصل فيها يترتب عليه شطب الدعوى- ثبت للدائرة غياب المدعية دون عذر مقبول وعدم صلاحية الدعوى للفصل فيها وعدم تقديم المدعية بطلب السير في الدعوى خلال المدة النظامية. مؤدى ذلك: شطب الدعوى واعتبارها كأن لم تكن.

المستند:

المادة (٢/٢٠) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) بتاريخ ٢١/٠٤/١٤٤١ هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه،
وبعد:

إنه في يوم الأربعاء بتاريخ ١١/٠٣/٢٠٢٠م، اجتمعت الدائرة الأولى للفصل

في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الدمام...؛ وذلك للنظر في الدعوى المرفوعة من شركة (...) سجل تجاري رقم (...). ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبايداعها لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (67-2018-Z) وتاريخ ٢٠/٠٢/٢٠١٩م، استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن شركة (...) سجل تجاري رقم (...). تقدمت بلائحة دعوى، تضمنت اعتراضها على الربط الزكوي للأعوام من ٢٠٠٩م حتى ٢٠١٢م الصادر من فرع الهيئة العامة للزكاة والدخل بالدمام؛ حيث اعترضت على بندين: ١- الربط الجزافي على السجل التجاري رقم (...) لعام ٢٠١١م؛ حيث تطالب المدعية بعد احتساب هذا الالتزام الزكوي، وإضافته إلى وعاء شركة (...).؛ حيث إن الشركة ليس لديها أي فروع مسجلة تحت سجلها التجاري الرئيسي رقم (...).، وهذا متضح من سجلات وزارة التجارة والصناعة والتي تؤكد أنه لا يوجد سجل تجاري بالرقم (...).؛ حيث نطالب بتصحيح هذا الخطأ أمادي غير المقصود من جانب الهيئة. ٢- بند فرق الاستيرادات للأعوام من ٢٠٠٩م إلى ٢٠١٢م؛ حيث تطالب المدعية الهيئة بتقديم أساس احتساب فروقات الاستيراد المضافة إلى الأرباح المعدلة. ويعرض لائحة الدعوى على المدعى عليها أجابت بمذكرة رد جاء فيها: «الاعتراض مقبول من الناحية الشكلية، وفيما يتعلق بنود الناحية الموضوعية: ١- الربط الجزافي على السجل التجاري رقم (...) لعام ٢٠١١م؛ حيث تبين للهيئة من موقع وزارة التجارة وجود سجل برقم (...) وتاريخ ٢٠/٠٣/١٤٣١هـ صادر من رأس تنورة، ومشطوب بتاريخ ١٢/٠٣/١٤٣٣هـ، ولم يتم الإفصاح عنه ضمن قوائمه المالية في الفترات التي كان قائماً فيها، وتتمسك الهيئة بصحة إجراءاتها. ٢- بند فرق الاستيرادات للأعوام من ٢٠٠٩م إلى ٢٠١٢م؛ حيث ترى الهيئة صحة وسلامة إجراءاتها بناءً على ما قدمه المكلف من البيانات الجمركية والإقرارات والتحليلات المقدمة منه.

وفي يوم الأربعاء بتاريخ ١١/٠٣/٢٠٢٠م، عقدت الدائرة جلستها الأولى لنظر الدعوى، وبالمناداة على أطراف الدعوى لم يحضر من يمثل الشركة المدعية نظاماً مع ثبوت تبليغها بموعد هذه الجلسة، وحضر كل من: (...) هوية وطنية رقم (...). و (...) هوية وطنية رقم (...). بصفتها ممثلي المدعى عليها بموجب التفويض الصادر عن الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (...). وبناءً عليه، وبعد المناقشة قررت الدائرة شطب الدعوى.



الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) بتاريخ ١٥/٠١/١٤٢٥هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) بتاريخ ١١/٠٦/١٤٢٥هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على

قواعد إجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) بتاريخ ١٤٤١/٠٤/٢١هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تغيب من يمثل المدعية عن حضور الجلسة المنعقدة يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٠/٠٣/١١م؛ وحيث نصت الفقرة (٢) من المادة (العشرين) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية على: «إذا لم تكن الدعوى مهياًة للفصل فيها فتشطب الدائرة الدعوى، فإذا انقضت مدة (ثلاثين) يوماً من تاريخ الشطب، ولم يطلب المدعي السير فيها بعد شطبها، أو لم يحضر بعد إعادة السير فيها في أي جلسة أخرى، فتعد الدعوى كأن لم تكن، ويجوز للمدعي دون إخلال بالمدة المحددة لسماع الدعوى - إقامة دعوى تقييد بغير جديد»، وحيث إن تقدير صلاحية الدعوى للفصل فيها متروك لسلطة الدائرة التقديرية، والمبنية على المستندات والردود المرفقة في ملف الدعوى، ولما كان تاريخ الجلسة المنعقدة يوم الإثنين بتاريخ ٢٠٢٠/٠٢/٢٤م، والذي تغيب فيها من يمثل المدعية عن الجلسة مع ثبوت تبليغها، ولم تقدم عذراً تقبله اللجنة، ولم تتقدم بطلب السير فيها، وعليه اعتبرت الدائرة الدعوى كأن لم تكن.

القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة نظاماً، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

- قررت الدائرة شطب الدعوى واعتبارها كأن لم تكن.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.